

Distr.: General
18 September 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٤
البند ١٦ (أ) من جدول الأعمال*
المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

تقرير مرحلي عن الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة مذكرة من الأمين العام

موجز

يحيل الأمين العام طيه التقرير المرحلي الذي أعد بشأن البرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٠٣/٦٧ و ٢١٠/٦٨. وينبغي التقرير على التقرير غير الرسمي الذي قدمته أمانة الإطار العشري إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووثيقة المعلومات الأساسية التي طرحت في سياق الحوار مع رئيس مجلس الإطار العشري في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية الذي انعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويُنشد من هذا التقرير إطلاع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة على الأنشطة المضطلع بها في ظل الإطار المذكور وعلى آخر التطورات في هذا الصدد على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، وتسليط الضوء على النواتج والتحديات الرئيسية وأهم الفرص المتاحة.

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق

201014 181014 14-61131X (A)



أولا - الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة: أبرز معالم السنة الأولى

- ١ - يعد الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة من النواتج الملموسة والعملية التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(١).
- ٢ - ولقد كانت الأهداف الرئيسية لأمانة الإطار خلال السنة الأولى (قبل تشكيل مجلس الإطار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣) هي إرساء الهيكل التنظيمي للإطار ووضع مبادئ توجيهية واضحة لعملية قوامها الصراحة والشفافية يجري في ظلها تطوير برامج الإطار وتدشين المركز العالمي لتبادل المعلومات عن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وإعداد ونشر أدوات التواصل (بما في ذلك موقع الإطار على الإنترنت والكتيبات والنشرات المتعلقة به). وبعد إنشاء الإطار وانعقاد اجتماعه الأول في ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، غدت أهم معالم السنة التالية دفع عجلة عملية التفاوض واستهلال برامج الإطار الخمسة الأولى وعقد جولات المشاورات الإقليمية الخمس الأولى والاضطلاع بأنشطة جمع التبرعات لكفالة توافر الموارد اللازمة للصندوق الاستئماني للإطار العشري.

ثانيا - الهيكل التنظيمي للإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (المجلس والأمانة والفريق المشترك بين الوكالات المعني بالتنسيق وجهات الاتصال الوطنية وجهات الاتصال التابعة لأصحاب المصلحة)

- ٣ - أنشأت الجمعية العامة بقرارها ٦٧/٢٠٣ مجلسا للإطار العشري يتألف من ١٠ أعضاء بواقع بلدين من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية بالأمم المتحدة وذلك لمدة أولية قدرها سنتان. وتم تعيين أعضاء المجلس وأعلن إنشاؤه رسميا^(٢) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

(١) حسبما جاء في الفقرة ٢٢٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "المستقبل الذي نصبو إليه" التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٢٨.

(٢) شيلي والمكسيك عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والاتحاد الروسي ورومانيا عن أوروبا الشرقية؛ وتشاركت سويسرا وفنلندا مع ألمانيا في مقعد عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى؛ وتشاركت جمهورية كوريا واليابان في مقعد واندونيسيا وبنغلاديش في مقعد آخر عن آسيا؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا عن أفريقيا.

باء - فريق التنسيق المشترك بين الوكالات التابع للإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٥ - أنشئ فريق التنسيق المشترك بين الوكالات في أيار/مايو ٢٠١٣. بمشاركة ١٩ هيئة من هيئات الأمم المتحدة^(٤). ويرأسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويوفر فريق التنسيق مدخلات يستعان بها في وضع برامج الإطار العشري. ولقد أعد وثيقة بشأن "أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في المجالات التي ينصب فيها الاهتمام على أهداف التنمية المستدامة" صدرت في حزيران/يونيه ٢٠١٤^(٥). ويسهم أيضا بعض أعضاء الفريق في إعداد منشور بشأن "تسخير أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة للقضاء على الفقر وكفالة القدرة على التنافس والتخفيف من آثار تغير المناخ" سي طرح قريبا في سياق لجنة استعراض.

جيم - جهات الاتصال الوطنية

٦ - وجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جميع الدول الأعضاء، من خلال بعثاتها لدى الأمم المتحدة، رسائل يدعوها فيها إلى تعيين جهات اتصال وطنية تخصص للإطار العشري. وحتى الآن، عين ما يربو على ١١٠ بلدان^(٦) جهات اتصال لديها والجهات المناوبة لها. وتشمل تلك الجهات ممثلين عن وزارات البيئة والخارجية والتجارة والصناعة والتنمية الاقتصادية والتخطيط والتنمية الريفية والزراعة.

٧ - ونظمت أمانة الإطار العشري أربع حلقات دراسية شبكية من أجل جهات الاتصال الوطنية لزيادة إلمامها بالإطار ومناقشة دورها. ونظمت اجتماعات إقليمية مع جهات الاتصال وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة العربية (حزيران/يونيه ٢٠١٣)

(٤) يضم الفريق المشترك بين الوكالات الهيئات التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، جامعة الأمم المتحدة، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة التجارة العالمية، مركز التجارة الدولية، اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ويتشارك في رئاسته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٥) الوثيقة متاحة على الموقع التالي: <http://www.unep.org/10yfp/Activities/InternationalActivities>

(٦) ما مجموعه ٢٧ بلدا في أفريقيا و ٢٧ في آسيا و ١٦ في أوروبا الشرقية و ١٩ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ٢٢ في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

وأمریکا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (حزيران/يونيه ٢٠١٣) وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣) وأفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وأيار/مايو ٢٠١٤). ونُظِم اجتماع واحد مع جهات الاتصال التابعة لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (باريس، تموز/يوليه ٢٠١٣). وعُقدت حلقتنا عمل بشأن بناء قدرات جهات الاتصال إحداهما في منطقة غرب آسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والأخرى في أفريقيا في أيار/مايو ٢٠١٤ وسُننظم لجهات الاتصال في جنوب شرق آسيا حلقة عمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي غرب آسيا، تركز الجهود على خارطة الطريق الإقليمية المتعلقة بتنفيذ الإطار العشري وتعزيز قدرات جهات الاتصال ببلدان تلك المنطقة وربطها شبكيا بأعضاء الفرع العربي بالشبكة العالمية للإنتاج الأكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد.

٨ - وتؤدي جهات اتصال وطنية شتى دورا فعالا. فمثلا، في الأردن والسويد وسويسرا وفرنسا، نظمت جهات الاتصال الوطنية اجتماعات مائدة مستديرة ضمت وزارات مختلفة وأصحاب مصلحة متعددين وتمثل الهدف منها في التعريف والتوعية بأهمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين واجتذاب مزيد من الجهات الفاعلة إلى المشاركة في الإطار العشري. وأنشأت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فرقة عمل مشتركة بين الوزارات لتنسيق أنشطة الحكومة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين ومشاركتها في الإطار المذكور. وطلبت جهات اتصال عديدة بناء قدراتها في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين وأبدى بعضها احتياجا إلى مزيد من الدعم لكفالة تنسيق التعاون فيما بين الوزارات على نحو فعال.

دال - جهات الاتصال التابعة لأصحاب المصلحة

٩ - قامت ست من مجموعات الدول التسع الرئيسية الوارد ذكرها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتعيين جهات اتصال على الصعيدين العالمي والإقليمي وذلك على إثر رسالة وجهتها أمانة الإطار العشري إلى شركاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنظمين للأنشطة ولجان التيسير التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تدعو فيها إلى ذلك. ولقد انخرطت بالفعل تلك الجهات في بعض الحوارات والأنشطة الإقليمية. ونظمت الأمانة حلقتين دراسيتين شبكيتين لتيسير عملية تعيين جهات الاتصال على الصعيدين العالمي والإقليمي والتعريف بالإطار والمركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

١٠ - وعقدت جهات الاتصال التابعة لأصحاب المصلحة اجتماعها الأول في نيروبي في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ تحت شعار "تحويل الدفة صوب أنماط الاستهلاك والإنتاج

المستدامة“ وشارك فيه ٢١ من أصحاب المصلحة بينهم أصحاب المصلحة من مناطق لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس. ولقد جاء ذلك الاجتماع مباشرة على إثر انعقاد جمعية الأمم المتحدة للبيئة لأول مرة والمنتدى العالمي للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة المرتبط بالجمعية. وأتاح الاجتماع آنف الذكر الفرصة لاستعراض الإطار العشري بشكل عام وإقامة حوار بشأن توقعات جهات الاتصال وإسهاماتها حُددت خلاله مجالات معينة للتعاون في ظل برامج الإطار. وأشار المشاركون إلى ضرورة تعزيز سبل التعامل مع أصحاب المصلحة وحث الشركاء الجدد وسائر المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة على دعم تنفيذ الإطار على الصعيدين الإقليمي والوطني. وخلال جمعية البيئة، جرى حوار غير رسمي بين مجموعة تمثل جهات الاتصال وأربعة من أعضاء مجلس الإطار. وفي ذلك الحوار، أبدى أعضاء المجلس وجهات الاتصال التابعة لأصحاب المصلحة استعدادا قويا لتبادل الدعم من أجل تنفيذ الإطار العشري.

هاء - المركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين

١١ - بدأ المركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين عمله في أيار/مايو ٢٠١٣ بوصفه مركزا جامعاً يوفر كل ما يلزم من معلومات فيما يخص الإطار العشري وينصب الاهتمام فيه على مقرر السياسات والدوائر العالمية الأوسع نطاقاً المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويقوم ذلك المركز الدينامي والتفاعلي بجمع المعارف المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين ونشرها وتبادلها هي والخبرات وأفضل الممارسات في هذا الصدد، حيث يوفر للمبادرات المضطلع بها في هذا المضمار مكتبة إلكترونية ويمدها بالأخبار وفرص للتعاون ولتنظيم مناسبات مما يتجسد في إعداد دليل بأسماء الخبراء وتشكيل أفرقة عاملة وعقد منتديات نقاش. ويضم المركز ما يربو على ٢٠٠٠ عضو بينهم خبراء من ما يزيد عن ٥٠٠ منظمة كائنة في ١٩٣ بلداً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، دخلت مجموعة جديدة معنية بكفاءة استخدام الطاقة حيز الوجود وتشارك في إدارتها الشراكة الدولية للتعاون من أجل كفاءة استخدام الطاقة. وأنشئت أيضاً في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مجموعة معنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وثمة مجموعة أخرى قيد الإنشاء في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

واو - الصندوق الاستئماني للإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

١٢ - قامت الأمانة بإنشاء الصندوق الاستئماني للإطار العشري من أجل توفير الدعم المالي لما يضطلع به من برامج ومبادرات في ظل الإطار وما ينفذ من برامج ومبادرات نوعية

في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتعد الأمانة الآن، يرشدها في ذلك المجلس، مبادئ توجيهية محددة ليهتدى بها في تفعيل الصندوق الاستئماني. ولقد وافق المجلس على طرح المناقصة الأولى لتلقي العطاءات فيما يتصل بالأنشطة التي تركز على ممارسات الشراء العام المستدام. وتصل حاليا قيمة الاشتراكات في الصندوق الاستئماني إلى ٦٥٠.٠٠٠ دولار.

١٣ - ووفرت الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج والمفوضية الأوروبية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، دعما ماليا للإطار بمبلغ ٤،٤ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، تم الإعلان رسميا في جمعية الأمم المتحدة للبيئة في حزيران/يونيه عن تبرعات مجموعها ٣,٥ مليون دولار تتألف من ٢,٥ دولار من اليابان ومليون دولار من البرازيل.

١٤ - وإضافة إلى ذلك دعم عدد من البلدان هي ألمانيا وجمهورية كوريا وسويسرا وفرنسا عملية تطوير البرامج مما عزز البرامج المتعلقة بممارسات الشراء العام المستدام وبتوفير المعلومات للمستهلكين والسياحة المستدامة وأسهم في تطوير البرنامج الجديد المتعلق بنظم الأغذية المستدامة. ويذكر أن الجهات التي تقود والتي تشارك في قيادة البرنامجين اللذين استهلا حتى الآن في ظل الإطار ألا وهي ألمانيا وبنديونيسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعهد الصناعة والتكنولوجيا البيئيتين بكوريا والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية - مبادرة الحكومات المحلية من أجل الاستدامة والمنظمة الدولية للمستهلكين وهي منظمة غير حكومية، تدعم مكتب التنسيق بكل من البرنامجين. واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ستقدم أمانة الإطار كل سنتين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا عن أنشطة الصندوق الاستئماني وأدائه المالي، وذلك بصفته الهيئة المنوط بها مؤقنا هذه المهمة.

ثالثا - تطوير برامج الإطار العشري: الآليات الرئيسية لبناء القدرات والتنفيذ على الصعيدين الإقليمي والوطني

١٥ - تصمم برامج الإطار العشري بحيث تحقق الأهداف والغايات المنشودة من الإطار وتؤدي المهام المتوخاة فيه بما يلي الاحتياجات وفي بالاولويات ويستجيب للظروف الوطنية والإقليمية. وسوف يجري في ظل تلك البرامج بناء القدرة على وضع السياسات والصكوك الطوعية والممارسات الإدارية وتنفيذها والاضطلاع بأنشطة في مجالات الإعلام والتثقيف والتوعية ترويجا للتحويل إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ولقد أدرجت في وثيقة الإطار العشري التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قائمة إرشادية أولية غير حصرية تضم خمسة مجالات مشمولة بالبرامج ألا وهي: توفير المعلومات للمستهلكين، وأنماط

العيش المستدامة والتعليم، وممارسات الشراء العام المستدام، والمباني وأساليب التشييد المستدامة، والسياحة المستدامة بما في ذلك، السياحة البيئية. ولقد أقر مجلس الإطار في اجتماعه الثاني في آذار/مارس ٢٠١٤، مجالاً جديداً يُنفذ فيه برنامج يتعلق بنظم الأغذية المستدامة يبنى على اقتراح مشترك من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أُعد بناءً على طلب الدول الأعضاء.

١٦ - وتيسيراً لوضع برامج الإطار في سياق عملية جامعة قوامها المشاركة وضعت الأمانة نموذجاً من خمس خطوات صدق عليه المجلس^(٧). وحتى الآن، شارك ما يربو على ٨٨٠ مؤسسة ومنظمة تمثل كل المناطق والعديد من المجموعات صاحبة المصلحة والقطاعات الاقتصادية في الاستقصاءات المطروحة على الإنترنت وفي المشاورات العامة التي أجريت فيما يخص عملية وضع البرامج.

ألف - برنامج الشراء العام المستدام

١٧ - استُهل برنامج الشراء العام المستدام الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمشاركة معهد الصناعة والتكنولوجيا البيئيتين بكوريا والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، على هامش الدورة العاشرة للفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة التي عقدت في نيويورك. وينبني البرنامج المذكور على الأعمال التي اضطلعت بها في السابق فرقة العمل التابعة لعملية مراكش والمعنية بممارسات الشراء العام المستدام (٢٠٠٥-٢٠١١) وعلى المبادرة المتعلقة بممارسات الشراء العام المستدام (٢٠١٢-٢٠١٣). ويضم البرنامج ممثلين عن الحكومات وعن السلطات المحلية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني ويشارك فيه ٦٩ مؤسسة وجهة خبرة من بينها، دوائر ووكالات تتبع ٢١ حكومة من جميع المناطق، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية والمعهد الدولي للتنمية المستدامة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٨ - أما أهداف البرنامج فهي: (أ) الترويج لممارسات الشراء العام المستدام بزيادة الإلمام بتلك الممارسات والتعريف بمدى فعاليتها كأداة للنهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين ودعم الاقتصادات الأكثر مراعاة للبيئة والتنمية المستدامة؛ و (ب) التشجيع على تطبيق

(٧) وثيقة إرشادية بشأن عملية وضع برامج الإطار العشري: معاييرها وهيكلها وخطوات وضعها وتفعيلها وهي متاحة على الموقع التالي: www.unep.org/10yfp/Portals/50150/downloads/Criteria.&%20Process%20new%20progs_3_V1_March14.pdf

ممارسات الشراء العام المستدام على أرض الواقع بزيادة التعاون وفرص الاستفادة من أدوات بناء القدرات وتقديم الدعم للخبراء في مجال الشراء العام المستدام^(٨).

١٩ - وتتمحور خطة عمل برنامج الشراء العام المستدام حول أربعة مجالات عمل رئيسية هي:

(أ) تطبيق ممارسات الشراء العام المستدام في الواقع العملي - ينصب الاهتمام في أول مجال من مجالات العمل على تيسير تنفيذ مشاريع الشراء العام المستدام وكفالة توافقها مع الموجود من تلك المشاريع، ومن بينها مشروع وبروكيورا+ الذي يضطلع به المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية وبرنامج الشراء العام المستدام الذي يضطلع به المعهد الدولي للتنمية المستدامة ومشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلق بالشراء العام المستدام والتوسيم الإلكتروني ويجري تنسيق التعاون عن طريق الحلقات الدراسية الشبكية والمنابر الإلكترونية والمركز العالمي لتبادل المعلومات عن الإنتاج والاستهلاك المستدامين والاجتماعات الافتراضية؛

(ب) تقييم التطبيق وآثاره - تجري في مجال العمل هذا مراقبة كيفية تتبع المنظمات لتطبيق ممارسات الشراء العام المستدام وقياس نتائجه في الواقع العملي. ويتوزع العمل في هذا المجال على ثلاثة أفرقة فرعية معنية بما يلي: رصد تطبيق ممارسات الشراء العام المستدام؛ وقياس آثار ممارسات الشراء العام المستدام والإبلاغ عن الفوائد الناتجة عنها؛ وتعزيز أفضل الممارسات؛

(ج) معالجة المعوقات التي تعترض تطبيق ممارسات الشراء العام المستدام وإيجاد حلول مبتكرة - يُنشد من مجال العمل هذا وضع حلول مبتكرة لمعالجة المعوقات التي تعترض حالياً تطبيق ممارسات الشراء العام المستدام وذلك من خلال عمل ثلاثة أفرقة فرعية تركز على ما يلي: إدماج النظم التي توفر المنتجات والخدمات في نظم الشراء العام المستدام؛ وتذليل العقبات القانونية؛ وإشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويجري العمل حالياً بالاشتراك مع وزارة البنى التحتية والبيئة في هولندا على إعداد دليل مرجعي بشأن النظم التي توفر المنتجات والخدمات؛

(د) التعاون مع القطاع الخاص - يلزم في هذا المجال تحليل الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في نظم الشراء العام باعتباره جزءاً لا يتجزأ منها والتماس سبل تحسين ذلك التعاون من خلال عمل فريقين فرعيين معنيين بما يلي: تخضير سلاسل الإمداد (يقود الفريق: مجلس الإدارة البيئية السويدي) وكفالة توافر مقومات الاستدامة في نظم الشراء العام عن

(٨) يتوافر مزيد من المعلومات على الموقع التالي: www.unep.org/10yfp/Programmes/Programme

.ConsultationandCurrentStatus/Sustainablepublicprocurement/tabid/106267/Default.aspx

طريق المعايير والعلامات الإيكولوجية (يقود الفريق: التحالف الدولي للتوسيم واعتماد المعايير الاقتصادية والبيئية).

باء - برنامج توفير المعلومات للمستهلكين

٢٠ - في أعقاب مشاوره جرت على الصعيد العالمي وبين أصحاب مصلحة متعددين واجتذبت زهاء ١٥٠ مبادرة ومنظمة ومؤسسة من ما يربو على ٢٠ بلدا، استهل برنامج الإطار العشري المتعلق بتوفير المعلومات للمستهلكين في أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد في نيويورك، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤. ويقود البرنامج ألمانيا ممثلة في الوزارة الاتحادية المعنية بالبيئة وحفظ الطبيعة وسلامة المباني والأمان النووي تشاركها في ذلك إندونيسيا ممثلة في وزارة البيئة؛ والمنظمة الدولية للمستهلكين. ويعد البرنامج بمثابة منبر عالمي يدعم توفير معلومات جيدة النوعية فيما يخص السلع والخدمات المستخدمة وتحديد وتنفيذ أكثر الاستراتيجيات فعالية في اجتذاب المستهلكين إلى أنماط الاستهلاك المستدامة. ويسلط الضوء على السياسات والاستراتيجيات والمشاريع والمبادرات والشراكات القائمة في هذا الصدد. كما يرسى أسسا للتآزر والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة تسهم في مضاعفة الجهد الجماعي والموارد تحقيقا للغايات المشتركة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٢١ - وتتمثل أهداف البرنامج الرئيسية في ما يلي: (أ) زيادة المعلومات المتاحة للمستهلكين وتحسين نوعيتها وسبل الاستفادة منها. كما يرسى الأساس لتوفير معلومات موثوق بها؛ (ب) تغيير أساليب تسيير العمل وطرق الحوكمة لكفالة استيفاء شروط الإطار. كما يدعم أفضل الممارسات المتصلة بتوفير المعلومات للمستهلكين؛ (ج) تعزيز سبل التواصل. كما يحدث تغييرا في السلوكيات ويضمن الانتقال من مرحلة تلقي المعلومات إلى مرحلة التصرف.

٢٢ - وفي إطار كل هدف تدرج ثلاثة مجالات عمل محددة يُجري بشأنها برنامج توفير المعلومات للمستهلكين عملية تشاورية يشرك فيها طائفة عريضة من أصحاب المصلحة والشركاء، ومن بينهم رابطات المستهلكين ودوائر الأعمال وقطاع تجارة التجزئة والحكومات، وذلك بغرض اتخاذ إجراءات مشتركة. وفيما يلي مجالات العمل المشار إليها:

(أ) زيادة المعلومات المتاحة للمستهلكين وتحسين سبل الاستفادة منها وتعزيز مصداقيتها بالاستناد إلى مبادئ أساسية وخطوط توجيهية تتبع في هذا الصدد؛ سد الثغرات التي تتعور البيانات ومعالجة النوعية؛ تحسين المنهجيات المتبعة في مؤشرات قياس أثر الممارسات المستدامة؛

(ب) دعم قطاع التجزئة وأصحاب العلامات التجارية بما يعزز الممارسات المستدامة؛ التشجيع على اتباع نماذج جديدة في مجال الأعمال وتصميم منتجات تصبح معها الممارسات المستدامة الاختيار السهل؛ التشجيع على اتباع سياسات تفسح المجال لمزيد من الممارسات المستدامة؛

(ج) حفز التشغيل المشترك لأدوات توفير المعلومات للمستهلكين؛ تحديد الممارسات الناجعة في مجال توفير المعلومات للمستهلكين والارتقاء بها؛ تعزيز فهم أثر المعلومات المتعلقة بالممارسات المستدامة في سلوك المستهلكين.

جيم - برنامج السياحة المستدامة (بما في ذلك السياحة البيئية)

٢٣ - في عام ٢٠١٣، اضطلع بعملية تقييم أولية للسياحة المستدامة طُرح في إطارها استبيان (متاح باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية) ردت عليه ٣٥٥ مبادرة ومنظمة^(٩) (٤٠ في المائة منها مؤسسات حكومية و ٢٧ في المائة دوائر أعمال و ٢١ في المائة منظمات غير ربحية ومنظمات غير حكومية) ونُظمت أيضا حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية للخبراء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأسفر ذلك عن مشروع مذكرة مفاهيمية تتعلق ببرنامج السياحة المستدامة أعد في ظل التعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٤ نُظمت على الإنترنت مشاورة عامة بشأن مشروع المذكرة المفاهيمية المتعلقة بالسياحة المستدامة المطروح في سياق الإطار العشري. وجرت مشاورات مع ٨٠ جهة صاحبة مصلحة استقيت آراؤها في هذا الشأن وشارك فيها ممثلون عن المنظمات غير الحكومية (٣٠ في المائة) ودوائر الأعمال (١٥ في المائة) والحكومات (٣٩ في المائة) والمنظمات الحكومية الدولية (٦ في المائة) والمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف (٣ في المائة) ووكالات الأمم المتحدة (٤ في المائة) والدوائر الأكاديمية (٣ في المائة). وورد ٣٧ عرضا من جهات صاحبة مصلحة في مجال السياحة تود أن تؤدي دورا نشطا في تنسيق البرنامج وتنفيذه. وإلحاقا بالمشاورات، تجري الآن عملية اختيار الجهات التي ستقود البرنامج وأعضاء اللجنة الاستشارية التي ستألف من أصحاب مصلحة متعددين وتتولى أمانة الإطار تيسير تلك العملية. ومن المتوقع أن يستهل برنامج السياحة المستدامة في الربع الأخير من عام ٢٠١٤.

(٩) ترد نتائج الاستبيان المتعلق بالسياحة المستدامة على الموقع التالي: <http://www.unep.org/10yfp/tourism>.

٢٤ - أما المجالات التي يمكن أن يتمحور حولها برنامج السياحة المستدامة فهي:
 (أ) إدماج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في السياسات المتعلقة بقطاع السياحة وأطر العمل في ذلك القطاع؛ (ب) النهوض بالتعاون فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين بالسياحة. مما يؤدي إلى تحسن أداء قطاع السياحة من حيث اتباع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ (ج) تشجيع تطبيق المبادئ التوجيهية والصكوك والحلول التقنية التي من شأنها أن تخفف آثار السياحة وأن تعمم مراعاة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين بالسياحة؛ (د) تعزيز الاستثمار وزيادة التمويل في مجال السياحة المستدامة.

دال - برنامج التعليم وأنماط العيش المستدامة

٢٥ - يهدف برنامج التعليم وأنماط العيش المستدامة إلى ترسيخ الفكرة الداعية إلى تطوير بُنى تحتية تتسم بالكفاءة وتشجيع الأفراد على اتخاذ الإجراءات وصنع الاختيارات التي تحد بأقصى قدر من استخدام الموارد الطبيعية ومن الانبعاثات والنفايات والتلوث وتدعم في الوقت نفسه التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تحقق العدالة وتكفل نوعية حياة أفضل للجميع. ولقد استضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اجتماع خبراء غير رسمي عقد بشأن البرنامج المذكور في باريس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأنشئ فريق استشاري تشارك فيه السويد واليابان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشراكة العالمية من أجل التوعية بأساليب العيش المسؤولة وإجراء بحوث بشأنها ومعهد أكاتو والمنظمة الدولية للمستهلكين ومعهد الاستراتيجيات البيئية العالمية بغرض توفير ما يلزم لصياغة البرنامج من دعم وتوجيه واستقاء الآراء في هذا الصدد.

٢٦ - وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٤، أجريت على الصعيد العالمي وعلى صعيد جهات متعددة صاحبة مصلحة مشاورة عامة على الإنترنت حصدت ١٧١ رداً من المناطق كافة، معظمها ورد من حكومات ودوائر أكاديمية/باحثين ومنظمات غير الحكومية. ويتبين من أهم ثلاث نتائج ما يلي: (أ) أنه لا بد من حدوث تغيير في مفهوم أنماط العيش المستدامة ينأى به عن المنظور الاستهلاكي ويولى مزيداً من الاعتبار للرفاه والتفاعلات الاجتماعية بحيث يُدمج في السياسات العامة؛ (ب) أن التعليم من أهم مقومات التحول إلى أنماط العيش المستدامة وعامل هام من شأنه أن يساهم في الحد من الفقر؛ (ج) أنه ينبغي إيلاء الاعتبار في

جميع مراحل حياة المواطنين وفي كل قطاعات المجتمع لأنماط العيش المستدامة واتخاذ إجراءات في هذا الصدد.

٢٧ - ولقد عقد في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في باريس في ٩ و ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، اجتماع ضم ما يربو على ٢٠ خبيراً من جهات متعددة صاحبة مصلحة بهدف تحديد الخطوط العريضة لبرنامج التعليم وأنماط العيش المستدامة. وفي يلي مجالات العمل المقترحة: (أ) تحديد أنماط العيش المستدامة؛ (ب) تفعيل أنماط العيش المستدامة؛ (ج) التعريف بأنماط العيش المستدامة؛ (د) قياس أنماط العيش المستدامة.

٢٨ - وسيقدم الاقتراح الرسمي المتعلق ببرنامج التعليم وأنماط العيش المستدامة إلى أمانة ومجلس الإطار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ للتصديق عليه وإقراره. ومن المتوقع إن يجري تدشينه في المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي ستعقدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ناغويا، اليابان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

هاء - برنامج المباني وأساليب التشييد المستدامة

٢٩ - جرت، في الندوة التي عقدت في باريس في ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في إطار مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بالمباني وأساليب التشييد المستدامة، مشاورات أولى في هذا الصدد. وسلطت المشاورة الضوء على أهمية الإسكان الاجتماعي المستدام وكفاءة استخدام الطاقة باعتبارهما من المجالات الممكن الاضطلاع فيها بأنشطة في ظل هذا البرنامج إضافة إلى وضع السياسات وكفاءة استخدام الموارد على امتداد سلسلة الإمداد خلال أعمال التشييد. وفي الربع الثاني من عام ٢٠١٤، أُجري تحليل تقييمي بدعم من الشركاء في مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والخبراء المختصين.

٣٠ - ويهدف البرنامج المتعلق بالمباني وأساليب التشييد المستدامة إلى بلوغ مرحلة يتوافر فيها لدى جميع أصحاب المصلحة المنخرطين في تخطيط المباني وإصدار التكاليفات الخاصة بها وتصميمها وتشبيدها وتفكيكها وإدارتها وتشغيلها فهم مشترك لفكرة المباني المستدامة والمعرفة والموارد والحوافز اللازمة لإنشائها وصيانتها واستخدامها، مرحلة تُشيد فيها بُنى سليمة أو تجدد بُنى بحيث يمكن أن تصمد وتؤدي الأغراض المنشودة منها، بُنى تستخدم فيها الطاقة والمياه والأراضي وغيرها من الموارد الرئيسية على نحو مستدام ويجري التقيد فيها بالشروط البيئية ولا تؤثر بشكل معاكس في عالم الطبيعة إلا في أضيق الحدود.

٣١ - ويجري حالياً بدعم من مجموعة التنمية البيولوجية الإقليمية وهي منظمة غير حكومية، إعداد مشروع مذكرة مفاهيمية تأسس على المقابلات مع أصحاب المصلحة والخبراء في مجال المباني وأعمال التشييد. وسوف تُنظم في أيلول/سبتمبر، مشاورات عامة على

الإنترنت بشأن المذكرة المشار إليها آنفا. ومن المتوقع أن يستهل البرنامج في أواخر عام ٢٠١٤.

واو - البرنامج المتعلق بنظم الأغذية المستدامة

٣٢ - سيُستند في البرنامج المتعلق بنظم الأغذية المستدامة إلى الأعمال المتوافرة حاليا في سياق البرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المضطلع به في هذا المجال والذي أعدته فرقة العمل المعنية بأمن الاستهلاك والإنتاج المستدامة في مجالي الزراعة والأغذية، وهي تضم حكومات وطنية ووكالات وبرامج تابعة للأمم المتحدة وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص. أما الغاية المنشودة من البرنامج فهي تحسين كفاءة استخدام الموارد والحد من تلوث نظم الأغذية بدءا من الإنتاج وانتهاء بالاستهلاك مع معالجة المسائل المتصلة بالأمن الغذائي والتغذوي. وأُجريت مشاورات على الإنترنت شاركت فيها جهات عدة بلغ عدد الردود الواردة منها ٢١٢ ردا (٢٩ في المائة منها وردت من جهات بحثية و٢٥ في المائة من منظمات غير حكومية و ١٨ في المائة من مؤسسات حكومية و ٨ في المائة من القطاع الخاص و ٦ في المائة من منظمات حكومية دولية و ١٤ من مؤسسات أخرى أو من أفراد). ويتبين من النتائج الأولية أن المسائل المتعلقة بفقد الأغذية وفضلاتها وبالاستهلاك المستدام للأغذية وبسلاسل الإمداد المستدام ومدى توافر البيانات فيما يخص الإنتاج المستدام يمكن أن تنصدر البرنامج. ولقد تم تحديد المجالات المقترحة أن يركز عليها البرنامج بمزيد من التفصيل في اجتماع عقده خبراء فرقة العمل المعنية بالزراعة والأغذية الذي عقد في مقر الفاو في روما في ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وستشكل الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع مسودة أولى لمفهوم البرنامج المتعلق بنظم الأغذية المستدامة المنبثق من الإطار العشري والمتوقع أن يجري تدشينه في الربع الثاني من عام ٢٠١٥ بعد وضع قواعد حوكمة البرنامج في صيغتها النهائية خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤.

رابعا - التقدم المحرز على الصعيد الوطني: خرائط الطريق الإقليمية المتعلقة بتنفيذ الإطار العشري

٣٣ - تم خلال مشاورات وأنشطة إقليمية جرت في سياق سبعة اجتماعات وحلقات عمل بشأن بناء القدرات عقدت على الصعيد الإقليمي، تحديد الأولويات والاحتياجات والمسائل المستجدة وأفضل السبل لمعالجتها. وحضر تلك الاجتماعات ٧٠ جهة اتصال وطنية وضمت جهات معنية بتقرير السياسات وخبراء ومنظمات تمثل المجتمع المدني وممثلين عن قطاع

الأعمال. ولقد وضعت خريطة طريق إقليميتان لتنفيذ الاتفاق إحداهما في المنطقة العربية (حزيران/يونيه ٢٠١٣)^(١٠) والأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ^(١١) (أُعلن عنها رسمياً في نيسان/أبريل ٢٠١٤). وفي آذار/مارس ٢٠١٤، اتخذ منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في اجتماعه التاسع عشر قراراً أكد فيه مجدداً التزامه بتنفيذ الإطار وأوجز الإجراءات الرئيسية في هذا الصدد. ويجري حالياً إعداد خريطة الطريق الأفريقية المتعلقة بتنفيذ الإطار.

٣٤ - ولقد نُظِم أول اجتماع إقليمي بشأن الإطار العشري في ظل التعاون الوثيق مع اجتماع المائدة المستديرة الأفريقية الثامن بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين الذي عقد في ناميبيا في أيار/مايو ٢٠١٤ وضم جهات الاتصال الوطنية الأفريقية وحرراء المائدة المستديرة والشبكة الأفريقية المعنية بكفاءة استخدام الموارد والإنتاج الأنظف بحيث يتسنى تدعيم القدرات وتوطيد التعاون من أجل تنفيذ أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتم أيضاً تعزيز التعاون على الصعيد الأقاليمي. وفيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية دعت الدول الأعضاء في الفقرة ٦٩ من الوثيقة الختامية المعنونة "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)" إلى "دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف وضع وتنفيذ برامج ضمن إطار العشر سنوات سعياً إلى النهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين". ومن ثم تعد أمانة الإطار في الوقت الحالي، في ظل التعاون الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، مبادرة من أجل كفاءة الاستهلاك والإنتاج المستدامين في تلك الدول من شأنها أن توفر الدعم لأنشطة ومشاريع نوعية وتساهم في بناء القدرات بما يساعد على التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ويستجيب لأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٥ - وتتيح مشاريع التحول (سويتش) الممولة من الاتحاد الأوروبي مزيداً من الفرص للنهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في مناطق آسيا والمحيط الهادئ والبحر الأبيض المتوسط ويجري من خلال تلك الأنشطة الإقليمية إيجاد أوجه للتوافق مع برامج الإطار العشري. فمثلاً بعد اعتماد الإطار، نظم عنصر دعم السياسات الإقليمية في مشروع سويتش المنفذ في آسيا حلقة عمل بشأن السياسات العامة في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤ عنوانها "المستقبل الذي نصبو إليه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما بعد ريو + ٢٠: محرك الاستهلاك والإنتاج

(١٠) تتوافر معلومات في هذا الصدد في الموقع التالي: www.unep.org/10yfp/Portals/50150/downloads/Roadmap_10YFP_Arab.pdf

(١١) تتوافر معلومات في هذا الصدد في الموقع التالي: www.unep.org/10yfp/Portals/50150/Asia_Pacific_10/YFP_Roadmap_2014_2015_Final_Launched.pdf

المستدامين“. وأسفرت حلقة العمل عن توصيات في مجال السياسات العامة تتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وتشمل الإطار العشري واقتراحا بتعديل عنصر دعم السياسات الإقليمية في مشروع سويتش المنفذ في آسيا بحيث يعكس بقدر أكبر دعم هذا البرنامج لتنفيذ الإطار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. والواقع أن هذا التنسيق مع المشاريع الإقليمية يسمح للمشاريع دون الإقليمية، من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا زائدا الصين وجمهورية كوريا واليابان ومشروع الشراء العام المستدام والتوسيم الإيكولوجي أن تدعم بصورة مباشرة تنفيذ الإطار.

٣٦ - ونُظمت، بالتعاون مع فريق الخبراء الدولي المعني بالموارد، دورتا توعية من أجل تعزيز المعرفة القائمة على العلم في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ولقد عقدت الدورة الأولى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ليما، حزيران/يونيه ٢٠١٣) وعقدت الثانية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

خامسا - التقدم المحرز على الصعيد الوطني

٣٧ - باتت فكرة الاستهلاك والإنتاج المستدامين منذ اعتماد الإطار العشري مفهومة على نطاق أوسع وبشكل أوضح باعتبارها نمجا شاملا ومتكاملا لتحقيق التنمية المستدامة يعالج الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية في آن واحد.

٣٨ - وعلى الصعيد الوطني، وضعت/نفذت البلدان خطط عمل وطنية على إثر اعتماد الإطار العشري. ففي إندونيسيا، أحرز تقدم في مراعاة الاستهلاك والإنتاج المستدامين في سياسات التنمية الوطنية منذ أن دشنت في ظل الإطار العشري في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ برنامجها الوطني المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين (الذي اعتمده رسميا BAPPENAS - وزارة التخطيط الإنمائي الوطني سابقا). وهو البرنامج المنصوص عليه في المرسوم الرئاسي رقم ٤٣ لعام ٢٠١٤ باعتباره من محاور العمل في السنة الأولى من خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. ووضعت المكسيك أيضا برنامجا خاصا بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يشكل الآن جزءا من خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٨. وإضافة إلى ذلك، أعلنت شيلي في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين هدفها وضع برنامج وطني في هذا الصدد بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، سيستعان بالاعتمادات الجديدة التي يوفرها حساب الأمم المتحدة للتنمية في دعم تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في خمسة بلدان كيما تنهض ثلاثة منها هي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا وكولومبيا بتنفيذ

خطتها الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين ويضع البلدان الآخرون وهما باكستان وهندوراس خططهما الوطنية في هذا المجال.

سادسا - الإطار العشري في جدول الأعمال الدولي

ألف - موضوع الاستهلاك والإنتاج المستدامين في جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٣٩ - خلال الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التي عقدت في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ عقد اجتماع وزاري عام على مستوى الوزراء بشأن "أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك الاستهلاك والإنتاج المستدامين". وسلط الوزراء الضوء على الإمكانيات التي ينطوي عليها الإطار العشري بوصفه آلية هامة لتنفيذ الأهداف المذكورة وأداة عملية لتطوير الاقتصادات بشكل مستدام. وسلمت دول أعضاء كثيرة بقيمة الاستهلاك والإنتاج المستدامين من جوانب عدة، من بينها القضاء على الفقر.

٤٠ - ومن النقاط الرئيسية التي أثارها الوزراء خلال الاجتماع ما يلي: أن ثمة حاجة إلى التركيز بقدر أكبر على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وكيفية التحول إلى تلك الأنماط، الأمر الذي يستلزم مزيدا من العمل لاجتذاب أصحاب المصلحة كافة من الشركات الكبيرة والصغيرة على حد سواء، بما يشمل المستهلكين ودوائر الأعمال على امتداد سلاسل الإمداد. وثمة حاجة أيضا إلى قيادات تحقق التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ليست من الحكومات فحسب بل وأيضا من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ودوائر الأعمال. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقود عملية التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بالنظر إلى ارتفاع مستويات استهلاك المواد لديها. ويوفر ذلك التحول للبلدان النامية أيضا فرصة للانتقال إلى نماذج للتنمية أكثر نظافة وفعالية وقدرة على المنافسة. ومن ثم، يصبح الاستهلاك والإنتاج المستدامان هجما قابلا للتطبيق عالميا في مجال التنمية المستدامة. وتجدد الإشارة إلى أن التدابير اللازمة لتحقيق التحول تتطلب توافر الإرادة السياسية لتنفيذها على نحو فعال.

٤١ - وترد نتائج الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في الوثيقة الختامية للجمعية التي دعا فيها الوزراء المجتمع الدولي إلى "الإسراع ببذل الجهود لتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ودعم تلك الجهود، بسبل منها كفاءة توافر مقومات الاستدامة في أنماط العيش وكفاءة استخدام الموارد، والتعجيل باتخاذ إجراءات في هذا الصدد، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج

المستدامة بما فيه الجزء الخاص بوسائل التنفيذ، وذلك بوصف الإطار أداة للعمل على كفاءة توافر مقومات الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج“ وأكدوا مجددا التزامهم بذلك.

٤٢ - وخلال جمعية البيئة، نظمت أيضا أمانة الإطار العشري في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤ اجتماعا جانبيًا بشأن ”تحويل نظم الاستهلاك والإنتاج في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة“. وفي ذلك الاجتماع، ناقشت الحكومات وأصحاب المصلحة الصلة الوثيقة بين الاستهلاك والإنتاج المستدامين وأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والإطار بوصفه وسيلة لتنفيذ تلك الأهداف.

باء - موضوع الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٤٣ - في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٤ والاجتماع الثاني للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤ أدرجت مسألة الاستهلاك والإنتاج المستدامين والإطار العشري في جدول الأعمال وسلط الضوء عليهما في حوارات أجريت في المنتدى وخصصت لهما.

٤٤ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠ الذي قضت فيه الجمعية بأن يقدم المنتدى توصيات إلى مجلس الإطار العشري وأمانته نظم في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤ حوار مع رئيسي الإطار العشري وأعد تقرير مرحلي مؤقت لينظر فيه المنتدى. وفي أثناء جلسة الحوار، قدم بالتنازل كامبوايا، وزير البيئة في إندونيسيا وأحد رئيسي المجلس، تقريراً عن التقدم المحرز في ترسيخ دعائم الإطار وفي خرائط الطريق الإقليمية الخاصة بتنفيذه. وعرضت سيلفيا دل كارمن تريفيينو (المكسيك)، رئيسة المجلس، بعض التحديات الماثلة، من قبيل كفاءة إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في عمليات صنع القرار وتعزيز التعاون بين الوزارات وتنسيق الإجراءات الأوسع نطاقاً التي تتخذها الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني وكفاءة توافر تمويل مضمون وكاف. وأطلع كل منهما الحضور على تجربة بلده في وضع برنامجه الوطني للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٤٥ - ولوحظ أن الإطار العشري اكتسب زخماً ولكن الأمر يقتضي التحرك على نحو أسرع لتنفيذه والوفاء بولايته. ولا بد من توافر قيادة سياسية وموارد إضافية بالحجم الذي يستلزمه التنفيذ على الصعيدين الإقليمي والوطني. ولقد سلط الضوء بقدر أكبر على أدوار

أصحاب المصلحة، وبخاصة دور جهات الاتصال الوطنية المعنية بالإطار التي ينبغي تمكينها من تعزيز التعاون بين الوزارات على الصعيدين المحلي والإقليمي.

٤٦ - ونظم أيضا حوار آخر عنوانه ”كيف يمكن أن يسهم الاستهلاك والإنتاج المستدامان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟“ ضم شركاء شتى من الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني أكدوا أن مبدأ الاستهلاك والإنتاج المستدامين يسري على جميع الدول الأعضاء، الأمر الذي يستلزم تولى البلدان المتقدمة النمو قيادة عملية التحول وإتاحة الفرص للبلدان النامية للانتقال إلى مسارات للتنمية أكثر استدامة. وأشار أيضا إلى ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة للنهوض بأنماط الاستهلاك المستدامة حيث يتمثل التحدي الأكبر في كيفية تخصيص مساحة أكبر في السياسات والخطط الوطنية الأساسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين وتعميم مراعاتهما فيها. ولأصحاب المصلحة جميعا دور هام لا بد من تأديته لضمان توافر مقومات الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج وكفالة الاستدامة في الأجل الطويل بعد عام ٢٠١٥ وينبغي إشراك القطاع الخاص بدءا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وانتهاء بالشركات المتعددة الجنسيات. وجرى التشديد أيضا على أن وجود آلية قوية للرصد والمساءلة تتوخى الشفافية في المعلومات وتستعين بالمؤشرات أمر من شأنه أن يدعم التحول الفعلي إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٤٧ - وفي الفقرة ١٩ من الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٤ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد تحت رعاية المجلس، أعرب الوزراء عن ترحيبهم بتفعيل الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وذكروا أنهم يتطلعون إلى استهلال جميع برامجهم.

٤٨ - وكما أشير آنفا، استهل برنامج الإطار العشري المتعلق بتوفير المعلومات للمستهلكين في أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى ونظم فريق التنسيق المشترك بين الوكالات اجتماعا جانبيا عنوانه ”الأمم المتحدة - يد واحدة من أجل التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين: العمل على نحو مشترك تنفيذًا للإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة“. وفي ذلك الاجتماع، عرضت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دور الأمم المتحدة في بناء التعاون وفي الأنشطة المشتركة لبناء القدرات اللازمة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتنفيذ الإطار العشري.

جيم - موضوع الاستهلاك والإنتاج المستدامين والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة

٤٩ - يكتسب هدف التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة تأييدا سياسيا ويحظى باهتمام متزايد في المناقشات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. ولقد شددت الحكومات وأصحاب المصلحة على ضرورة هذا التحول حيث أشارت إلى أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين هما أحد الأهداف الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة وأحد مقتضياتها الأساسية. ولقد أعاد فريق الشخصيات المرموقة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تأكيد أن اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في عالم محدود الموارد يعد شرطا أساسيا من شروط التنمية المستدامة. وأفاد أيضا في تقريره المؤرخ أيار/مايو ٢٠١٣ بأن "الأهداف الإنمائية للألفية اعتورها القصور بسبب عدم شمولها للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على النحو المتوخى في إعلان الألفية وعدم معالجتها لضرورة النهوض بأنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج".

٥٠ - وفي هذا السياق، وفر الإطار العشري - من خلال دورات وورقات توعية - مدخلات تسلط الضوء على المساهمة التي يمكن أن تتوافر لأهداف التنمية المستدامة في المستقبل نتيجة التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ولقد نظم مجلس الإطار وأمانته اجتماعا جانبيا خلال الدورة السابعة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وخلال الدورة الحادية عشرة للفريق العامل. وبعد ذلك، صدرت ورقة مناقشة أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن أهداف الاستهلاك والإنتاج المستدامين ومؤشراتها وأهداف التنمية المستدامة في أيار/مايو كنسخة مسبقة وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤ كنسخة نهائية.

٥١ - وعلاوة على ذلك، أعد مجلس الإطار، بدعم من الأمانة، وثيقة موجزة بشأن "المساهمة التي يمكن أن تقدمها برامج الإطار العشري تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة" وأعد فريق التنسيق المشترك بين الوكالات، بدعم من الأمانة، وثيقة بشأن "أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في سياق أهداف التنمية المستدامة". وصدرت كلتا الوثيقتين في حزيران/يونيه ٢٠١٤^(١٢).

٥٢ - في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، اعتمد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة بالتركية وثيقة ختامية تتضمن أهدافا مقترحة في مجال التنمية المستدامة. وفي

(١٢) الوثيقتان متاحان في الموقع www.unep.org/10yfp.

الهدف ١٢-١ تُدعى جميع البلدان إلى اتخاذ إجراءات لتنفيذ الإطار العشري على أن تتولى البلدان المتقدمة النمو قيادة العملية مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها. وتندرج في سياق الغاية ١٢ المقترحة "كفالة اتباع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة" أهداف أخرى تؤيد الهدف سالف الذكر وترتبط به ارتباطاً وثيقاً. ولقد أقرت الجمعية مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية بوصفه الأساس الرئيسي لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عملاً بقرارها ٣٠٩/٦٨.

٥٣ - ووفرت أمانة الإطار مزيداً من المعلومات والوثائق بشأن الصلة بين الاستهلاك والإنتاج المستدامين وأهداف التنمية المستدامة والمساهمة التي يمكن أن يقدمها الإطار العشري في تحقيق تلك الأهداف بناء على طلب الدول الأعضاء ومجلس الإطار والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات وغير ذلك من الجهات صاحبة المصلحة.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٤ - خلق اعتماد الإطار العشري في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة زخماً كبيراً في اتجاه التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة حيث أدرج هذا الموضوع في جدول أعمال الاجتماعات الوزارية العالمية والإقليمية. وتجلّى ذلك أيضاً في دورات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، حيث شددت دول أعضاء عديدة على الطابع العالمي للهدف المتصل بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وعلى ضرورة ترسيخ هذا الهدف في الأهداف المتوخاة مستقبلاً، وتجسد في الوثيقة الختامية المعتمدة الصادرة عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وفي هذا السياق، دعت دول أعضاء عديدة إلى كفالة تنفيذ الإطار على نحو فعال وسريع.

٥٥ - ويستدل من تعيين ما يربو على ١١٠ جهة اتصال وطنية معنية بالإطار ومشاركة ست مجموعات رئيسية فيه على الاهتمام الواسع النطاق بالانخراط في تنفيذه. وأبدت حكومات كثيرة رسمياً التزامها أداء أدوار رئيسية في تنفيذ أكثر البرامج تطوراً.

٥٦ - وعلى الرغم من إحراز تقدم، فإن التحدي المتمثل في التعريف بالقيمة المضافة لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والبرهنة عليها والتعريف بالمساهمات التي يمكن أن توفرها تلك الأنماط في سياق كفالة القدرة على التنافس والتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر والتخفيف من حدة تغير المناخ لا يزال قائماً. وثمة تحديات إضافية أخرى متصلة بما تقدم، ألا وهي اجتذاب التمويل وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات المالية.

٥٧ - وعلاوة على ذلك، فلإيجاد فرص لتحسين مستوى شمول البرامج في سياق الإطار العشري، بما يدعم المراحل الانتقالية في مجال التنمية المستدامة على الصعيد الوطني سيلزم أن تحدد الجهات الفاعلة في جميع البرامج مجالات التعاون وأوجه التوافق مع برامج الإطار الأخرى بهدف كفالة إحداث أثر جماعي أوسع نطاقاً واتباع نهج يواكب تطور البرامج على امتداد دورتها. فمثلاً، يمكن أن يسهم البرنامج المتعلق بالتنمية المستدامة بقدر كبير في البرنامج المتعلق بأنماط العيش المستدامة والتعليم (تزويد السائحين بمعلومات عن الاختيارات والسلوكيات المستدامة) وفي البرنامج المتعلق بالمباني وأعمال التشييد المستدامة بتوفير مبادئ توجيهية وأدوات عملية لتشديد فنادق تستخدم الموارد على نحو أكفأ أو تجديد الفنادق التي تقوم بذلك. ولا تزال هناك ضرورة لتحديد مواضيع وقطاعات أخرى ذات أولوية والمسائل المستجدة التي ينبغي معالجتها في الإطار وبرامجه ودعم الممارسات التي تكفل كفاءة استخدام الموارد والعدد المتزايد من الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية التي تعكف الحكومات حالياً على وضعها وتنفيذها. وتشمل المجالات الإضافية التي تقترح الحكومات تنفيذ برامج فيها مجال النفايات والصناعة التحويلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمدن والزحف العمراني. وثمة ضرورة أيضاً لتسليط الضوء من خلال برامج الإطار وغيرها من المبادرات القائمة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الفرص والإمكانات التي يوفرها التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة فيما يتصل بإيجاد حلول تعود بالنفع في آن واحد على البشر وكوكب الأرض والاقتصاد في جميع البلدان.

٥٨ - ولحشد الدعم اللازم للتعجيل بتنفيذ البرامج المدرجة في الإطار العشري وتحسين مستوى شمولها، قد يود المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن يشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي جميع البلدان على كفالة إدماج الأهداف المتصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في عمليات صنع القرار لديها بسبل منها زيادة الدعم التقني والمالي المقدم إلى الحكومات في ما تبذله من جهود في تعميم مراعاة الأهداف آنفة الذكر في عملية وضع طائفة متنوعة من السياسات الاقتصادية والإمائية والقطاعية وتنفيذها؛

(ب) ينبغي أن يشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي جميع البلدان على تمكين جهات الاتصال الوطنية المعنية بالإطار العشري التي عينتها حكوماتها بما يسمح لها بتحديد احتياجات بلد كل منها المتصلة بالتحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين والإبلاغ عنها وتعزيز التعاون بين الوزارات وتنسيق الإجراءات الأوسع نطاقاً التي

تتخذها الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني وبأن تكون قناة تنقل عبرها المقترحات إلى الصندوق الاستئماني للإطار؛

(ج) ثمة فرص لم تطرق بعد لحفز القطاع الخاص والمؤسسات المالية على المشاركة على نحو أكثر فاعلية في الإطار العشري بإبداء المبررات الاقتصادية للتحويل إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والعائد من الاستثمارات التي يولدها هذا التحول؛

(د) ينبغي أن تعزز منظومة الأمم المتحدة سبل التواصل لتيسير تبادل أفضل الممارسات والاطلاع على التقدم المحرز في تنفيذ الإطار العشري من خلال المركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين والموقع الشبكي للإطار؛

(هـ) ينبغي أن يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي جميع البلدان والجهات الأخرى صاحبة المصلحة التي بمقدورها أن تقدم مساهمات مالية مضمونة وكافية في الصندوق الاستئماني للإطار العشري ومن خلال قنوات تمويل الإطار الأخرى إلى القيام بذلك بحيث يتسنى تنفيذ البرامج في الوقت المقرر على الصعيد الوطني والإقليمي وعلى النطاق الذي تطلبه طائفة عريضة من الجهات الفاعلة؛

(و) ينبغي أن تكفل منظومة الأمم المتحدة أن يكون تطوير الإطار العشري وبرامجه متسقاً مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وداعماً لها؛

(ز) ينبغي أن تدعم منظومة الأمم المتحدة تنفيذ الاستراتيجيات وخرائط الطريق الإقليمية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وأن تستحدث أوجه للتآزر مع الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية والمبادرات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين دعماً لجهات منها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ح) ينبغي أن تشجع منظومة الأمم المتحدة في سياق المجالات المشمولة حالياً ببرامج الإطار العشري تعميم مراعاة التدابير التالية المتعلقة بالسياسات الشاملة لعدة قطاعات والتي يمكن أن تسهم إلى حد كبير في زيادة فعالية الإطار عموماً: اتباع نهج يواكب تطور البرامج على امتداد دورتها بما يكفل تطبيق نهج كلي ينهض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ اتخاذ تدابير تعزز سلاسل الإمداد المستدام بما يعزز أيضاً مشاركة القطاع الخاص؛ تشجيع الابتكار والأفكار الجديدة الرامية إلى كفاءة التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ المزج بين أنشطة بناء القدرات المضطلع بها في سياق برامج الإطار وسياسات وعمليات صنع القرار التي تولد استثمارات مالية عامة وخاصة.